مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

# التحولات البنيوية والاجتماعية للأسرة الفلسطينية خلال الحرب السورية

قسم الدِّراسات والأبحاث

إعداد الاخصائي الاجتماعي : إبراهيم محمد

# التحولات البنيوية والاجتماعية
# للأسرة الفلسطينية خلال الحرب السورية

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria


قسم الدِّراسات والأبحاث

إعداد الاخصائي الاجتماعي : إبراهيم محمد

مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية



تموز/ يوليو 2026

# الفهرس

إشكالية البحث: ..... 3
أهمية البحث: ..... 3
أهداف البحث: ..... 4
مجتمع الدراسة: ..... 4
تمهيد: ..... 5
مدخل تاريخي: الاستقرار النسبي قبل 2011 ..... 6
بداية التحولات الكبرى بعد 2011 ..... 7
أولاً- التهجير القسري وتفكيك وحدة الأسرة: ..... 7
ثانيا- الخسائر البشرية المباشرة وتيُّتم الأطفال: ..... 9
ثالثاً- التحولات الاقتصادية، من الاستقرار إلى العوز والفقر المدقع: ..... 10
رابعًا- انهيار الخدمات والبنية التحتية: ..... 12
خامساً- تحولات في البنية والوظائف والقيم الأسرية: ..... 13
سادساً- مرحلة ما بعد 2024 أمل كبير وواقع مرير: ..... 15
الخلاصة: "أسرة النكبة الثانية" ..... 16
اقتراحات: ..... 17
المراجع ..... 18

## إشكالية البحث

كيف أثّرت الاضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية في سورية، خلال الفترة ما بين (2011-2026) على بنية الأسرة الفلسطينية ووظائفها وأدوار أفرادها داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية؟ وما هي أبرز ملامح التفكك وإعادة التشكّل والبناء التي طالت هذه الأسر في ظل النزوح والتهجير الممنهج، والقصف والاختفاء القسري، وانعدام الأمن الاقتصادي والقانوني والاجتماعي؟

## أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول إحدى أكثر الفئات تضرراً وهشاشة من الظروف التي عاشتها سورية خلال السنوات الأخيرة، وهم "الفلسطينيون" الذي عانوا من فقدان الاستقرار النسبي الذي عاشوه لعقود، ويُحاول البحث بناء قاعدة بيانات تُعد مرجعاً للمنظمات الحقوقية والإغاثية وصناع القرار لفهم احتياجات الأسر الفلسطينية وتصميم تدخلات مناسبة. في مرحلة مفصلية أعادت رسم المشهد السياسي والاجتماعي للاجئين.

## كلمات مفتاحية

الأسرة الفلسطينية، المخيمات الفلسطينية – سورية، التحولات الاجتماعية، اللاجئون الفلسطينيون، النزوح، التفكك الأسري.

## أهداف البحث

**1**- رصد وتوثيق أبرز التحولات التي جرت في الأسرة الفلسطينية في المخيمات داخل سورية، منذ عام 2011 وحتى 2026.

2- محاولة قراءة انعكاسات النزوح القسري والدمار العمراني والأزمات الاقتصادية على وحدة الأسرة وأدوار أفرادها داخلها.

3- تقييم أثر غياب الإطار القانوني والتمثيلي الفاعل على استقرار الأسر الفلسطينية وحقوقها.

4- استشراف مستقبل الأسرة الفلسطينية في ظل تعقيدات العودة وإعادة الإعمار وغياب الحل السياسي الشامل.

## مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر الفلسطينية المقيمة في المخيمات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية في سورية، في دمشق وريفها وتشمل (مخيم اليرموك، الحسينية، السبينة، خان الشيح، جرمانا، السيدة زينب، الرمدان، خان دنون) يضاف إليها تجمعات فلسطينية في الغوطة وأحياء من العاصمة، وفي حلب (النيرب، حندرات)، وفي درعا مخيم درعا وجلين والمزيريب وتجمعات متفرقة) ومخيم حمص، ومخيم حماة، ومخيم الرمل الفلسطيني في اللاذقية، بالإضافة إلى تجمعات وأحياء في المدن الكبرى وبعض المناطق في ريف القنيطرة، والأسر النازحة منها إلى مناطق أخرى داخل سورية مثل الشمال السوري في عفرين ومخيم دير البلوط، أو في دول الجوار وأوروبا.

## تمهيد

شكل اللاجئون الفلسطينيون في سورية، منذ نكبة عام 1948م، حالة فريدة، داخل المشهدين السوري والفلسطيني، وقد تمتعوا لعقود بدرجة عالية من الاستقرار القانوني والاجتماعي والاقتصادي، مما ساهم في اندماجهم أكثر في المجتمع السوري، مع الحفاظ على الهوية الفلسطينية المميزة.

ساعد هذا الاستقرار الاجتماعي في بناء أسرة فلسطينية مستقرة، وحافظت على صلاتها بجذورها مع توسيع صلتها بالمحيط السوري، ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري والأمني، والاقتصادي، التي سادت في السنوات الأخيرة في سورية، وتعرض المجتمع لصدمات في مختلف النواحي، وحصول موجات هجرة غير مسبوقة، أدى إلى تبدل واقع الأسرة ككل، وعانت من خلل في أداء وظائفها.

ومن هنا نضع **فرضيات البحث** بحسب معاينة الواقع وما تؤيده الأرقام:

1- أدت حالة عدم الاستقرار إلى ارتفاع نسب الطلاق لدى الأسر الفلسطينية في سورية.
2- أدى التهجير القسري وعدم الاستقرار وغياب المعيب إلى خلل في وظائف الأسرة وأدوار أفرادها.
3- أدت الظروف الصعبة التي عاشتها البلاد إلى تبدل في القيم والقناعات.

ويطرح البحث أسئلة حول مستقبل الأسرة الفلسطينية وهويتها ووضعها القانوني، وحاولنا الحصول على البيانات من خلال ما وثقته "**مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية**"، و"**وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين**" (**الأونروا**)، بشكل خاص، أو من خلال الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمعايشة وتقديم وصف وتفسير للظواهر والأرقام ومقارنة الوضع الحالي بالوضع ما قبل 2011.

## مدخل تاريخي: الاستقرار النسبي قبل 2011

وصل إلى سورية عام 1948 قرابة 90 ألف لاجئ فلسطيني، وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية عام 2011 بحسب الأونروا 560 ألف لاجئ فلسطيني مسجلين لديها، وكان هناك 100 ألف لاجئ فلسطيني من حملة الأوراق الأردنية أو فاقدي الأوراق الثبوتية، حيث يتجاوز الإجمالي 650 ألف لاجئ فلسطيني سوري.[1]

تمتعت الأسرة الفلسطينية في سورية، قبل عام 2011م، باستقرار نسبي ودرجة عالية من الاندماج في المجتمع السوري. بموجب القانون رقم 260 لعام 1956، تمتع الفلسطينيون بمعظم الحقوق المدنية - باستثناء الجنسية وحق الترشح والانتخاب - مما أتاح لهم فرص عمل في القطاعين العام والخاص، وحق الإقامة والتنقل والتملك، والتعليم والصحة. هذا الإطار القانوني، وإن لم يمنحهم جنسية، إلا أنه وفر للأسرة الفلسطينية بيئة حاضنة نسبياً مكنتها من الحفاظ على كيانها وهويتها الفلسطينية مع الاندماج في النسيج الاجتماعي السوري، حيث لم يكن هناك حواجز أو موانع لاندماج الفلسطينيين في المجتمع السوري.

وهذا الاستقرار الاجتماعي والنفسي، مكَّن الفلسطينيين من تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، وجودة الحياة لدى معظم الأسر الفلسطينية، مما ساهم في وجود بنية اجتماعية وأسرية أكثر تماسكًا، وأكثر قدرة على تأمين متطلبات أبنائها، والسيطرة على سلوكياتهم، والحفاظ على قيمهم.

## بداية التحولات الكبرى بعد 2011

في الربع الثاني من عام 2011م، دخلت البلاد في دوامة من العنف، ارتفعت وتيرتها بشكل متسارع، ورافقها أزمات كبيرة ومتتالية وعميقة، قد تمتد آثاراها الاجتماعية والنفسية لعقود، ومنها ما قد يحدث تغييرًا جوهريًا في عقلية المجتمع وعاداته لقرون طويلة. ويمكن الحديث عن أهم التحولات الرئيسية في المحاور التالية:

## أولاً- التهجير القسري وتفكيك وحدة الأسرة

شكّل التهجير القسري أبرز ملامح "النكبة الثانية" لفلسطيني سورية. إذ استعاد الفلسطينيون ذكريات نكبة 1948م، التي لم ينتهوا من تبعاتها، حتى جاءت النكبة الجديدة، لتعيد الأذهان آلام الأجداد، فمن أصل ما يقرب من 580,000 لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا، نزح أكثر من 60% من أماكن سكناهم الأصلية لمرة واحدة على الأقل بسبب العمليات العسكرية، وما رافقها من عمليات حصار وتجويع ممنهج، واعتقال تعسفي. وبحلول عام 2025، ظل 40% من فلسطيني سورية نازحين داخلياً، غير قادرين على العودة إلى منازلهم المدمرة أو الواقعة في مناطق غير آمنة.

ووفق إحصائيات الأونروا يتوزع فلسطينيو سورية في دول الجوار على النحو التالي: لبنان 23000، الأردن 21000، تركيا 14000، مصر 3500، قطاع غزة 350، كما هجر إلى الشمال السوري 1700 عائلة، من مناطق متفرقة في البلاد، وقطنوا في شمال غرب سورية ومناطق عفرين، واعزاز.[2]

أدى هذا التهجير إلى "تفكك مكاني" للأسرة الفلسطينية، حيث تسبب النزوح الواسع في تشتت أفراد الأسرة الواحدة بين عدة محافظات سورية (دمشق، حلب، إدلب، درعا) ودول الجوار (لبنان، الأردن، تركيا) ودول أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا التشتت الجغرافي مزّق النسيج العائلي الممتد الذي كان يشكل شبكة الدعم الاجتماعي والاقتصادي الأساسية للأسر الفلسطينية.

نموذج حي:

كان مخيم اليرموك، جنوب العاصمة دمشق، أكبر تجمع للفلسطينيين في سورية (قُدّر عدد سكانه قبل 2011 بنحو 160,000 لاجئ) [3]، وشهد المخيم حصاراً خانقاً بين عامي (2013-2015)، أدى إلى وفاة العشرات جوعاً، ثم عمليات عسكرية عنيفة حوّلته إلى منطقة مدمرة بشكل شبه كامل تقريبًا، إذ تعرض 20% من أبنية المخيم للدمار الكامل، بينما تعرض 20% للدمار الجزئي، مما شتّت كل الأسر التي كانت تقطنه، بين قسم داخل البلاد وقسم خارجها، وبعض الأسر كانت تعيش مقسمة في البلد الواحد، حيث اضطر المئات للخروج باتجاه الشمال السوري بينما بقيت أسرهم في دمشق، وحتى المهجرون خارج البلاد، عاشت العديد من الأسر في مدن متباعدة، بسبب ظروف اللجوء والعمل. عاد إليه حتى منتصف 2025 نحو 15,000 لاجئ فقط، في ظل دمار هائل للحجر والبشر معاً. [4]

## ثانيا- الخسائر البشرية المباشرة وتيُّتم الأطفال

العنصر البشري كان الأكثر تعرضاً للخسارة بسبب عمليات القتل العشوائي، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وتتمثل التحولات الجديدة للأسرة الفلسطينية في هذا الجانب بـ:

أ- مئات الأسر فقدت معيلها: وثّقت "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية" قضاء 4,965 فلسطينياً، بينهم 570 امرأة و287 طفلاً، فضلاً عن آلاف المعتقلين والمختفين قسرياً. تركزت الخسائر الأكبر في مخيم اليرموك، حيث سقط 1,596 ضحية، منهم 194 امرأة [5]. بالإضافة إلى تعرض العشرات لإعاقات بنسب عجز عالية، ناجمة عن الإصابات بسبب الأعمال الحربية والقصف العشوائي، أو المشاركة في المعارك، ما يعني أن آلاف الأسر الفلسطينية فقدت معيلها الأساسي، مما ضاعف من مسؤوليات النساء كمعيلات وحيدات، حيث وثقت الأونروا أن 38% من المجموع الكلي لأسر اللاجئين الفلسطينيين من سورية التي نزحت إلى لبنان والأردن ومصر تعيلها نساء [6].

ب- جيل الأيتام: خلق هذا الوضع، جيلاً من الأيتام الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، ومن خلال بيانات محلية في مخيم الحسينية (15 كم جنوب العاصمة دمشق)، فإن معظم المعتقلين والمختفين قسريًا فقدوا بين عامي (2013-2015) وسجلت الجهة التي فضلت عدم الكشف عن نفسها، أن حوالي 70 طفلاً فقدوا آباؤهم بين هذين العامين وتتراوح أعمار الأيتام بين (12-14) سنة، يعيشون ظروفاً صعبة، إما بسبب عدم وجود معيل، أو بسبب الاعتماد على الأقارب.

ت- ومثلت ظاهرة الاختفاء القسري والاعتقال شكلاً آخر من أشكال التفكك الأسري. ففقدان رب الأسرة أو أحد الأبناء بسبب الاعتقال، مع الجهل بمصيره لسنوات، يبقي الأسرة في حالة من عدم اليقين والشلل الاقتصادي والنفسي، ويجعلها عالقة بين الأمل والفقدان، وإلى اليوم وحتى بعد سقوط النظام وفتح السجون، لا تزال هناك عائلات ترفض تسجيل أبنائها في عداد الوفيات، على أمل عودتهم من سجون في الدول المجاورة، أو سجون سرية. وفي السياق وثّقت مجموعة العمل مقتل 36 امرأة تحت التعذيب في السجون، واختفاء 273 امرأة قسرياً.[7]

## ثالثاً- التحولات الاقتصادية، من الاستقرار إلى العوز والفقر المدقع

تعرض الاقتصادي السوري عمومًا للانهيار بسبب ظروف الحرب، والعقوبات الاقتصادية، وأسفر الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد عن تحولات لدى الأسرة الفلسطينية من حيث المورد المادي، والأفراد المنتجين في الأسرة ومنها:

- تحولت الأسر الفلسطينية من الاعتماد على وظائف الدولة والعمل الحر (قبل 2011)، إلى الاعتماد الكبير على المعونات الإغاثية غير المنتظمة والعمل في القطاع غير الرسمي. تعيش الغالبية العظمى من الأسر تحت خط الفقر المدقع، وتشير التقديرات أن 90% من سكان سورية عموماً يعيشون تحت خط الفقر، وترتفع النسبة في المناطق الأكثر هشاشة، مثل مخيم الحسينية، واللاجئون الذين يعيشون في مناطق شديدة الفقر، مثل خربة الشياب وخربة الورد جنوب دمشق، وفي حي العمادية بالمليحة، وفي شمال سورية، عاشت 1,488 عائلة فلسطينية في إدلب وريف حلب في ظروف "قاسية"، مع نقص حاد في الخدمات الأساسية والاعتماد على مبادرات إنسانية "متقطعة".

ويمكن تلخيص أسباب الفقر بما يلي:

1- انتشار البطالة بشكل كبير بسبب اغلاق العديد من الشركات والمعامل حيث كانت الوجهة الأساسية للأيدي العاملة وبالإضافة إلى توقف العديد من المهن بسبب الظروف التي تعيشها البلاد.
2- ضعف دور الأونروا الإغاثي: وفي السنوات الأخيرة توقفت مساعدات الأونروا المالية والعينية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وتقلصت المساعدات الطبية، وأصبح الحصول عليها أكثر صعوبة.
3- ضعف دور المنظمات الإغاثية: خاصة في المخيمات البعيدة أو غير المشهورة، إذ تعزف المنظمات الإغاثية والجمعيات الخيرية عن العمل في تلك المخيمات بسبب الاتساع وارتفاع عدد السكان، وباعتباره المخيمات الفلسطينية تدخل في نطاق عمل الأونروا التي يتم تضخيم دورها عادةً.
4- الدخل المحدود: معظم السكان من الفئة العاملة التي لا يتجاوز سقف دخلها 300 دولار شهرياً، في أحسن الأحوال، وأغلب العمال يتراوح دخلهم بين 100-200 دولار أمريكي بينما يحتاج رب الأسرة الصغيرة حوالي 300 دولار كحد أدنى لتلبية الاحتياجات الأساسية.
5- ارتفاع تكاليف المعيشة: بسبب زيادة الأعباء المادية مثل مصاريف التعليم والمواصلات والطبابة وخاصة بأن الأونروا لا تغطي تكاليف كل الحالات المرضية، مع ارتفاع تكاليف العلاج في العيادات والمستشفيات الخاصة، أما التعليم فيقتصر دور الأونروا على مرحلة التعليم الأساسي وغالبا ما يحتاج الطلبة دروس تقوية تثقل كاهل الأهالي.
6- غياب رب الأسرة بسبب الوفاة أو الاختفاء القسري، أو تعرض المعيل للإعاقة أو العجز.

- خروج المرأة للعمل: لم يكن خروج للمرأة للعمل سابقًا أمرًا مرفوضاً بالمطلق لدى المجتمع الفلسطيني في سورية، ولكن الظروف التي عاشتها البلاد خلال السنوات الماضية اضطرت المزيد من النساء إلى الالتحاق بسوق العمل، والكثير منهنّ يفتقرنَّ للخبرة المهنية أو الكفاءة، لذا تضطر للعمل في مهن متعبة، وبأوقات طويلة، ويجعلها عرضة للمضايقات في مكان العمل، ومع ارتفاع أعداد الأسر التي ترأسها نساء (بسبب الفقدان أو الاعتقال أو الهجرة) تفاقمت هشاشتها الاقتصادية(38% من الأسر التي لجأت إلى لبنان ومصر والأردن، تعيلها سيدات بحسب الأونروا). فالنساء المعيلات يواجهن تمييزاً في سوق العمل، وأجوراً أقل، ويجدن صعوبة في الجمع بين العمل ورعاية الأطفال في ظل غياب الخدمات الاجتماعية الداعمة.
- ارتفاع نسبة عمالة الأطفال في الأسر خاصة تلك التي غاب معيلها بسبب الوفاة أو الاعتقال، وفي كثير من الأحيان يخرج الطفل من المدرسة ويلتحق بالعمل بسبب عجز الوالدين عن تأمين تكاليف أساسيات الحياة.

## رابعًا- انهيار الخدمات والبنية التحتية

1- غياب الخدمات الأساسية: تعاني المخيمات من تدهور حاد في الخدمات. تراجعت ساعات التغذية الكهربائية قبل بداية العام الحالي بشكل كبير، وبعضها وصل إلى حد نصف ساعة وصل فقط في اليوم، مما يؤثر على كافة مناحي الحياة: التدفئة، الطبخ، الدراسة، وشحن وسائل الاتصال التي تربط أفراد الأسرة المشتتين. من جانب آخر، أرخت أزمة المواصلات سابقًا بظلالها على واقع الأسر الفلسطينية، إذ اضطرت أغلب الأسر إلى تقليص اجتماعاتها الأسرية ومناسباتها بسبب صعوبة الوصول.

2- أزمة السكن: تجد العائلات العائدة إلى مخيمات مثل اليرموك ودرعا منازلها مدمرة كلياً أو جزئياً. وكثير من العائلات تعيش بشكل مؤقت لدى أقاربها، أو في مساكن مستأجرة بأسعار باهظة، (إذ تبدأ أجرة المنازل في دمشق أو المناطق المجاورة لها بـ 150دولار أمريكي في الشهر)، أو في تجمعات عشوائية تفتقر لأبسط مقومات الحياة، مثل تجمع "القلوب الرحيمة" شمالي سورية الذي يضم عشرات العائلات الفلسطينية المهجرة في ظروف إنسانية صعبة. بينما تبلغ كلفة المتر المربع الواحد لإعادة البناء والإكساء حوالي 200 دولار أمريكي.

## خامساً- تحولات في البنية والوظائف والقيم الأسرية

في ظل هذه الظروف القاسية، حدثت تحولات عميقة في بنية الأسرة ووظائفها:

1- صعود نموذج "الأسرة الممتدة قسراً": أدت أزمة السكن وارتفاع أجور المنازل، إلى عودة نمط الأسرة الممتدة، ولكن ليس كخيار اجتماعي، بل كاستراتيجية بقاء قسرية، حيث تضطر عدة أسر (أبناء العمومة) للعيش في مسكن واحد لتقاسم تكاليف الإيجار الباهظة، وهذا الاضطرار لم يُعد للأسرة الممتدة دورها، بل على العكس، تراجع دورها في عملية الضبط الاجتماعي، وقدرتها على التأثير في الأفراد. وخلقت في كثير من الحالات مزيدًا من التباعد الاجتماعي، وأحد الأسباب المحتملة لذلك، هو أن الأسر اعتادت الاستقلالية النسبية، في السكن، والمأكل، والمرافق، ثم اضطرت للاجتماع بغيرها، مما خفض هامش الخصوصية، وخلق مشكلات المساحة الخاصة لكل أسرة، "نفوذ" داخل مكان السكن الواحد، بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بالمقارنات في طبيعة علاقة رب الأسرة بالزوجة والأبناء، أو في الانفاق، ومشكلات توزيع المصاريف واستهلاك الخدمات المشتركة كالكهرباء والماء.

من ناحية أخرى أصبحت الأسرة أقل قدرة على ضبط أبنائها الذين يحاولون الخروج من زحام المنزل إلى الشارع بما يحتويه من مساوئ.

2- إعادة تعريف أدوار المرأة والرجل: خرجت المرأة الفلسطينية إلى سوق العمل بشكل أكبر من ذي قبل، ليس كخيار للتمكين، بل كضرورة للبقاء بعد فقدان المُعيل الذكر، أو بسبب عجز رب الأسرة عن تأمين تكاليف المعيشة، أو عدم حصوله على عمل. في المقابل، تعرضت مكانة الرجل العائل لاهتزاز عنيف بسبب الفقر والبطالة القسرية، مما ولّد توترات داخل الأسرة، وصلت إلى حد الطلاق، الذي ارتفعت نسبته إلى 35% لأسباب اقتصادية بشكل رئيسي [8]، مما زاد من حالة التفكك الأسري.

3- انهيار الوظيفة التعليمية للأسرة: أدى النزوح المتكرر، وتدمير المدارس، وعمالة الأطفال، إلى حرمان آلاف الأطفال الفلسطينيين من حقهم في التعليم، مما يحرم الأسرة من وظيفتها التاريخية الأساسية كحاضنة للتعليم وصانعة لرأس المال البشري. وبحسب إحصائية من المجتمع المحلي حصل عليها مراسلو "مجموعة العمل" فإن نسبة التسرب المدرسي الكامل الأكثر انتشاراً هي 5%، بين الطلبة الفلسطينيين في مرحلة التعليم الأساسي (من الأول حتى التاسع). وهذا يؤدي بالضرورة إلى انتهاء دور الأسرة في العملية التعليمية.

4- التحولات القيمية: تكون البنية القيمية أكثر عرضة للانهيار في حال تعرض المجتمع لصدمات كبرى، كالكوارث والحروب، والمجاعات، وفي ظل الصدمات المتلاحقة، قد تكون قيم مثل "العودة إلى فلسطين" قد تراجعت مؤقتاً لحساب هموم البقاء اليومي، ونحن هنا لا ندعي تنازل الفلسطينيين عن حقهم في أرضهم أو تخليهم عن قضيتهم، بل نناقش ترتيب فلسطين على أولويات اللاجئ في سورية، من جانب آخر برزت تحديات جديدة تتعلق بالهوية والانتماء لدى جيل النزوح

الثاني الذي قد لا يعرف سوى المخيمات المدمرة. على صعيد منفصل، تبدو القيم الأصيلة كاحترام الجيران، وكبار السن، والتعاون وغيرها، أقل حضوراً من ذي قبل، ويرجع ذلك إلى تراجع دور الأسرة التربوي، والتمسك أكثر بالبقاء وتأمين مستلزمات الحياة.

5- أسرة أقل تماسكاً: تشير نسب الطلاق المرتفعة التي وصلت إلى حد 35% إلى أن الأسرة في سورية بشكل عام أصبحت أقل تماسكاً من ذي قبل، وأقل قدرة على ممارسة دورها الرقابي بما يخص سلوك أفرادها.

6- تبدل القناعات: بعد الوضع الصعب الذي عاشتها البلاد، انتشرت قناعة لدى الآباء الجدد، بضرورة تخفيض عدد الأبناء والاكتفاء بطفل أو طفلين، لتقليل النفقات والمسؤوليات.

## سادساً- مرحلة ما بعد 2024 أمل كبيروو اقع مرير

مثّل سقوط النظام السوري في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، نقطة تحول مفصلية. بالنسبة للأسر الفلسطينية، فمنذ ذلك الوقت طرأت تحولات جديدة على المشهد:

1- تسارع وتيرة العودة: بدأت عودة عفوية، ولكن متزايدة إلى المخيمات، مدفوعة بالحنين والرغبة في استعادة الذاكرة والمكان رغم الدمار، وعادت معظم الأسر من الشمال السوري إلى مخيماتها أو بالقرب منها.

2- تحديات العودة: تواجه الأسر العائدة واقعاً مريراً يتمثل في:

أ- منازل مدمرة بالكامل، أو بشكل شبه كامل، أو محروقة ومنهوبة، وبنية تحتية منهارة.

ب- فرص عمل شبه معدومة، مع تراجع في وتيرة المساعدات الدولية، مما يضعها أمام تحديات وجودية في إعادة بناء حياتها من الصفر.

3- الغموض القانوني: على الرغم من التعامل الإيجابي للحكومة السورية مع الفلسطينيين في سورية، إلا أن الغموض لا يزال يكتنف الوضع القانوني للفلسطينيين، علاوة على قوانين سُنت في عهد النظام البائد ما يزال يعمل بها حتى الآن كقانون التملك وفرض شروط معينة تعرقل تملك الفلسطينيين، وهي بانتظار مراسيم وأنظمة واضحة تحدد الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين داخل البلاد وتعدل العديد من القوانين.

## الخلاصة: "أسرة النكبة الثانية"

يمكن القول إن الظروف التي عاشتها سورية أنتجت نمطاً جديداً من الأسرة الفلسطينية بإمكاننا تسميته بـ "أسرة النكبة الثانية". وهي أسرة تعرضت لصدمات مركبة (فقدان، حصار، تهجير، فقر، غياب الأمن) فككت بنيتها التقليدية وأدوارها ووظائفها. هي أسرة تعيش حالة من الهشاشة الشاملة، وتصارع من أجل البقاء اليومي، وتواجه مستقبلاً غامضاً يتراوح بين حلم العودة إلى فلسطين، وحلم العودة إلى ما تبقى من بيوت في المخيمات السورية، وكلا الحلمين مؤلم وشاق.

## اقتراحات

بناءً على ما سبق، ومن خلال معايشة الواقع، يمكن اقتراح الخطوات التالية:

1- برامج دعم نفسي واجتماعي متكاملة، عبر تصميم برامج تستهدف الأسر بأكملها لمعالجة الصدمات النفسية الجماعية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي داخل المخيمات.
2- حملات مناصرة قانونية مكثفة، تقودها منظمات مثل "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية" لضمان عدم المساس بالحقوق القانونية والإنسانية للفلسطينيين في سورية الجديدة، وضمان حقهم في العودة والتعويض وإعادة الإعمار والتملك.
3- تمكين اقتصادي يستهدف النساء، تصميم برامج تمكين اقتصادي خاصة بالأسر التي ترأسها نساء، تشمل التدريب المهني، ودعم المشاريع الصغيرة، وتوفير دور حضانة للنساء اللواتي اضطررن للخروج إلى العمل.
4- إعادة بناء البنية التحتية للتعليم، وإعطاء الأولوية لإعادة بناء المدارس في المخيمات وتوفير بيئة تعليمية آمنة للأطفال والشباب لوقف انهيار رأس المال البشري الفلسطيني.

# المراجع

1. القادري، عبد الناصر، تذكير بجرائم نظام الأسد بحق فلسطيني سوريا منذ 2011، موقع تلفزيون سوريا، تاريخ النشر:09 أيار/ مايو 2023، تاريخ الدخول:(26 حزيران/ يونيو 2026)، https://www.syria.tv/172937
2. https://actionpal.org.uk/ar/post/20413
3. بيطاري، نضال، مخيم اللاجئين في اليرموك والانتفاضة السورية: نظرة من الداخل، مجلة الدراسات الفلسطينية، تقارير وشهادات (العدد 43-1)، تاريخ النشر: أيلول/ سبتمبر 2013، تاريخ الدخول:(22 حزيران/ يونيو 2026)، https://www.palestine-studies.org/ar/node/162936
4. أهالي مخيم اليرموك بدمشق يعودون لإحيائه رغم الدمار ونقص الخدمات، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، تاريخ الدخول:(22 حزيران/ يونيو 2026)، https://short-url.cc/1yr2T
5. مرجع سبق ذكره
6. سوريا 5 سنوات، الموقع الرسمي لـــ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ، تاريخ النشر 2011، تاريخ الدخول: (15 حزيران/ يونيو 2026)، https://short-url.cc/1yrh1
7. مرجع سبق ذكره
8. عثمان، إلهام، ارتفعت نسبته إلى 35 بالمئة.. الطلاق في سوريا: الأسباب المتشابكة وندم ما بعد الفراق!، موقع الحرية ، تاريخ النشر 11 كانون الثاني/ يناير 2026، تاريخ الدخول:(26 حزيران/ يونيو 2026)، https://short-url.cc/1yr3I

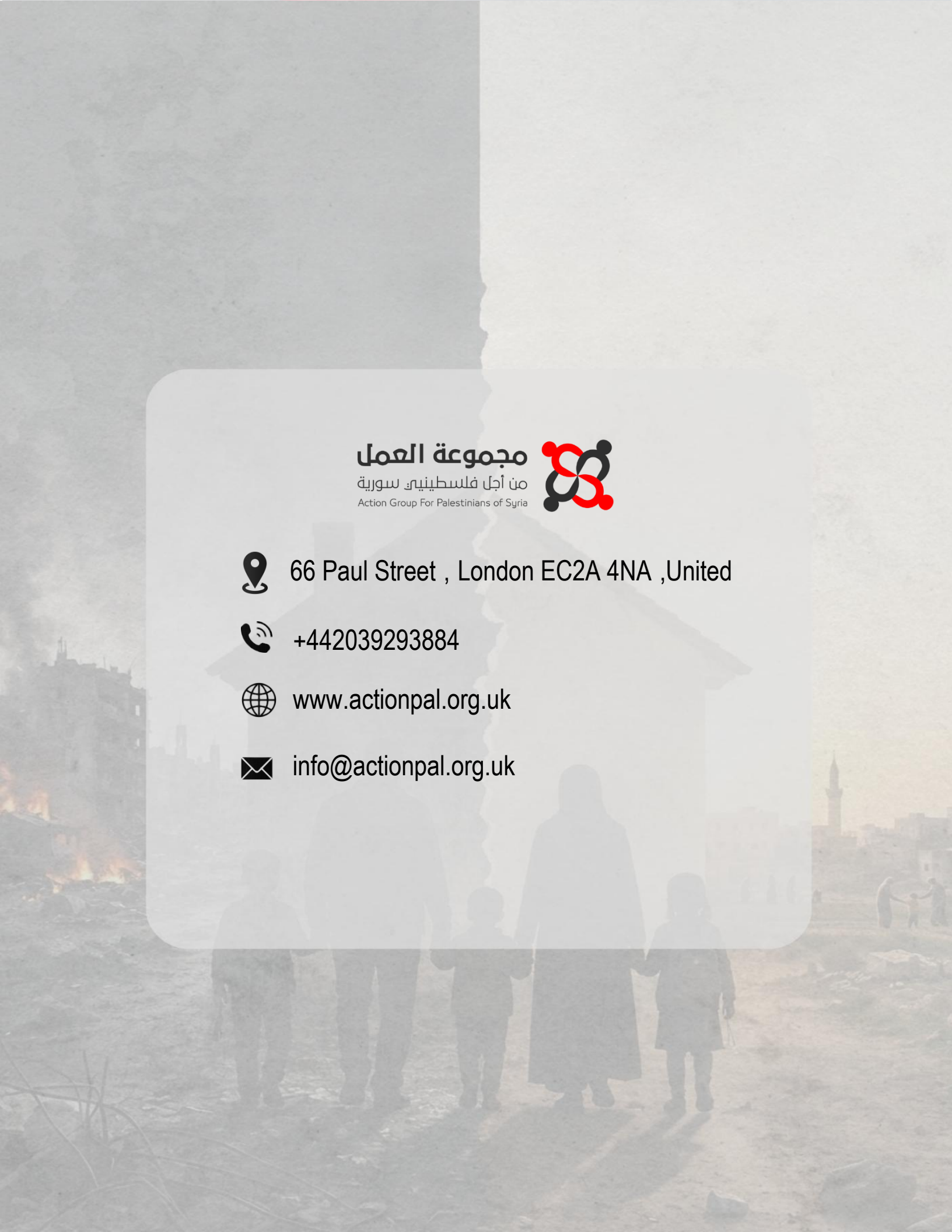

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

66 Paul Street , London EC2A 4NA ,United

+442039293884

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk